

## إطار مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح عن الأعباء البيئية وانعكاس ذلك علي تحديد الوعاء الضريبي

[١٧]

طارق عبد العال حماد<sup>(١)</sup> - جمال سعد خطاب<sup>(٢)</sup> - عمرو علاء محمود<sup>(٣)</sup>  
(١) كلية التجارة، جامعة عين شمس (٢) مصلحة الضرائب المصرية

### المستخلص

استهدفت الدراسة التعرف علي مفهوم الحوكمة وأهدافها وأهميتها وقواعدها وآلياتها، كما تناولت الدراسة مفهوم الإفصاح البيئي وأهميته والعوامل المؤثرة ومعوقات تطبيقه، كما تعرضت الدراسة لمفهوم الوعاء الضريبي وقاعد الضريبة وخصائص النظام الضريبي والعلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح وانعكاس ذلك علي تحديد الوعاء الضريبي، وتتمثل أداة الدراسة الرئيسية التي اعتمد عليها الباحثون في إجراء الدراسة التطبيقية علي مؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية بالبورصة المصرية S&P/EGX ESG، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥، حيث تم اختيار أفضل الشركات أداءً وفقاً لمعايير البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة من بين أنشط ١٠٠ شركة مقيدة في البورصة المصرية، وتتكون عينة الدراسة من ١٤ شركة، وقد اقتصر الباحثون علي أربعة عشر (١٤) شركة حيث أنهم مستمرون بالمؤشر خلال هذه السنوات (٢٠٠٧ إلى ٢٠١٤)، هذا بالإضافة إلي الإطلاع علي القوائم المالية لهذه الشركات خلال تلك السنوات لتحديد صافي الربح قبل الضريبة، وقام الباحثون باستخدام المنهج الاستدلالي التحليلي، وتوصلت الدراسة التطبيقية إلي وجود علاقة بين كلاً من قواعد الحوكمة والإفصاح البيئي من ناحية والوعاء الضريبي من ناحية أخرى، ويؤثر كلاً من قواعد الحوكمة والإفصاح البيئي علي الوعاء الضريبي، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات والجهات المهنية ووزارة الاستثمار ومصلحة الضرائب المصرية بإصدار معيار للمسؤولية البيئية في إطار تطبيق حوكمة الشركات.

### مقدمة الدراسة

أدى انهيار وتعرض منشآت كبيرة على مستوى العالم لمشاكل تتعلق بالقوائم المالية والممارسات المحاسبية، في ضوء الدور الذي لعبته مكاتب ومنشآت مراجعة عالمية إلى إحداث فجوة ثقة بالمعلومات المحاسبية ومصداقيتها في معظم أسواق المال العالمية، ولقد

تطلب ذلك ضرورة زيادة فعالية آلية الإفصاح والشفافية، بحيث تشمل القوائم المالية، وملحقاتها على كافة المعلومات المحاسبية التي تُمكن مستخدمي هذه القوائم من الاعتقاد بأنها تمثل بعدالة المركز المالي، ونتائج الأعمال للمنشأة، كما تجعل مستخدميها يثق بأنها تتضمن معلومات تساعده في تقييم أداء المنشأة التي يرغب في اتخاذ قرار استثماري في شأنها. (حسين بن الطاهر وآخرون، ٢٠١٢، ص ٣).

معظم المنشآت تحرص على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكفاءة والجودة وفي الوقت المناسب مع الإلتزام بالقواعد واللوائح المنظمة والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات التي يتعين الإفصاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد متخذي القرار بالمنشأة، وتمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز وآليات حوكمة الشركات. (أحمد رجب عبدالملك، ٢٠٠٧، ص ١٨٠).

عرف (حماد) الحوكمة بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والصرحة". (طارق حماد، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص ٢٢).

كما أن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين، حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة، الأمر الذي يعيد الثقة بها ويسوق المال ككل، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات. (نضال عزيز مهدي، ٢٠١١، ص ١٦٥)

يؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات سيؤدي لخلق البيئة المناسبة لتحسين الإدارة والشفافية وكذلك استدامة عملية التنمية الاقتصادية، وعليه يصبح الهدف من تطبيق مبادئ الحوكمة ليس تحقيق الربح التجاري فقط بل تحقيق كل من الربحية الإجتماعية والبيئية في ظل رقابة تقوم على النزاهة والشفافية، وهنا تبرز الحوكمة كمنهج إداري يساعد علي

التفكير برؤي متعددة تأخذ بعين الاعتبار القيم الاخلاقية والاجتماعية والبيئية للوصول إلى مؤسسة مستدامة. (رقية حساني وآخرون، ٢٠١٢، ص ٢)

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، علي أنه يُعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر علي درجة ومستوي الإفصاح المحاسبي مما يؤكد علي ان الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد أهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الاجراءات الحاكمة للشركات يجب ان يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات .

ومن بين الفئات الخارجية المستفيدة من تطبيق مبادئ الحوكمة هي الإدارة الضريبية، لاعتمادها علي التقارير المالية المقدمة من قبل المكلفين للوصول إلي الوعاء الضريبي، ولأجل الاعتماد علي ما تحويه تلك التقارير من معلومات لا بد أن تتصف المعلومات بالإفصاح والشفافية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال العلاقة التي قد توجد بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية لكي تعتمد من قبل الإدارة الضريبية عند تحديد الوعاء الضريبي.

يجد مستخدمي البيانات والمعلومات المالية عن جميع أنشطة المنشأة ومن بينها المعلومات البيئية أهمية بالغة في تقييم موقف المنشأة ونتائجها السابقة وتطلعاتها المستقبلية حيث تساهم هذه المعلومات في التأثير على مسار المشاريع التجارية وأنشطتها على المجتمع، ويتضح مما سبق أن القضايا البيئية تمثل تحدي كبير للمحاسبين من خلال قيامهم بقياس وتحليل التكاليف البيئية بجانب التكاليف الأخرى.

وينبع الاهتمام بالإفصاح المحاسبي البيئي إنطلاقاً من أن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي ذات طبيعة مالية وكمية، مما يجعلها تؤثر تأثيراً مباشراً في المركز المالي للمنشآت ونتيجة نشاطها، إذ أن القوائم المالية يجب أن تعكس الالتزامات الفعلية والمحتملة التي تنتج عن عدم التزام المنشأة بقوانين حماية البيئة.

### مشكلة الدراسة

هناك تفاوت في درجة إلتزام الشركات المصرية المدرجة بالبورصة المصرية بقواعد الحوكمة وأداء المسؤولية البيئية، وذلك في ضوء تنامي متطلبات وضغوط أصحاب المصالح بضرورة قيام الشركات بأداء دورها إتجاه البيئة مقابل ما تحققه من أرباح وما يعانيه المجتمع من مشكلات إقتصادية وزيادة معدلات التلوث البيئي، لذلك تسعى بعض الشركات عن طريق عرض قوائمها المالية للمبالغة في أدائها للمسؤولية البيئية.

وقد تناول كل من (نضال عزيز، ٢٠١١، رقية حساني، ٢٠١٢، بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، ٢٠١٢، Aysun and C. Bulent، ٢٠١٢) العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وتوصلوا إلي أن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين، بالإضافة إلي أن تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة إنما يتوقف على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة، كما تناول كل من ( خليل اسماعيل رمضان، ٢٠٠١، محمد عباس بدوي، ٢٠٠٠، عبدالناصر محمد سيد درويش، ٢٠٠٧ ) دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والإدارة الضريبية وتوصلوا إلي أن هذه العلاقة علاقة طردية بين حوكمة الشركات والتحاسب الضريبي.

كذلك أوضحت دراسة (Runyan,2005) إلي انه رغم تزايد التشريعات البيئية التي تلزم الشركات المساهمة بضرورة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات والتأثيرات البيئية تجاه المجتمع في تقاريرها السنوية، إلا أن معظم هذه الشركات لم تلتزم بهذا الإفصاح، عدا القليل منها والتي أفصحت إختيارياً عن الأعباء البيئية، بما يؤكد ضرورة الحاجة للإفصاح المحاسبي عن الاداء البيئي.

ولذلك تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: إلي أي مدي يؤثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح عن الأعباء البيئية وتأثير ذلك علي تحديد الوعاء الضريبي؟

### أسئلة البحث

- ١) كيف يتم الإفصاح عن الاعباء البيئية ؟
- ٢) هل هناك تأثير لقواعد حوكمة الشركات علي الإفصاح عن الاعباء البيئية ؟
- ٣) ما دور قواعد حوكمة الشركات في التحاسب الضريبي ؟
- ٤) هل يؤدي الإفصاح عن النفقات البيئية وفقاً لقواعد الحوكمة إلي موضوعية تحديد الوعاء الضريبي ؟

### أهمية الدراسة

تتبلور أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ١- توضيح إيجابيات تطبيق قواعد الحوكمة التي تتعرض لها الدراسة يعمل على التقليل من مستوي المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركات وعلى قرارات المستثمرين وحركة التداول في السوق المالي، مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات ودعم فاعلية وكفاءة وشفافية السوق مما يعكس إيجاباً على الأداء المالي للشركات ويدعم الثقة فيها.
- ٢- دراسة مدي فعالية نظام حوكمة الشركات وعلاقته بموثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة.
- ٣- إهتمام الدراسة وتناولها لموضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات التي لا تسعى فقط لتحقيق الربح وإنما أيضاً تهدف إلي تحقيق دورها المجتمعي بما يتفق ومعايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- ٤- دراسة دور الوحدات الاقتصادية في القياس والإفصاح عن الاداء البيئي وذلك لابرار دور تلك الوحدات في المحافظة على البيئة وإعتباره جزءاً رئيسياً من أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

## أهداف الدراسة

- الهدف الرئيسي للدراسة** هو دراسة أثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح عن الاعباء البيئية وموضوعية تحديد الوعاء الضريبي .
- ويمكن تحقيق الهدف الرئيسي من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية منها:
- 1- توضيح مفهوم حوكمة الشركات وبيان أهمية تطبيق قواعدها في مصداقية التقارير المالية، وذلك لتعزيز الثقة في التقارير المقدمة لمصلحة الضرائب لتحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل.
  - 2- دراسة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات الوقوف على دور الإفصاح عن الأعباء البيئية وتأثره بقواعد الحوكمة.
  - 3- دراسة العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح عن الاعباء البيئية وتحديد الوعاء الضريبي.

## فروض الدراسة

- 1- توجد علاقة احصائية دالة إحصائية بين كلاً من قواعد الحوكمة والإفصاح البيئي من ناحية والوعاء الضريبي من ناحية أخرى.
- 2- يؤثر كل من قواعد الحوكمة والإفصاح البيئي من ناحية والوعاء الضريبي من ناحية أخرى.

## منهجية الدراسة

قام الباحثون بإتباع المنهج العلمي لتحقيق الهدف من الدراسة والتحقق من الفروض كالتالي:

**المنهج الاستقرائي:** من خلال الاطلاع علي أهم الدراسات السابقة في الحوكمة والإفصاح البيئي ومفهوم الوعاء الضريبي، والكتب، والدوريات العلمية، والمؤتمرات، ورسائل الماجستير والدكتوراه، بهدف التعرف علي المشكلة محل الدراسة.

**المنهج الإستدلالي التحليلي:** بهدف تحليل البيانات التي تثبت صحة أم عدم صحة الفروض البحثية التي قامت عليها الدراسة .

### محدود الدراسة

تحدد الدراسة بالآتي:

**حدود موضوعية:** وتتمثل في دراسة العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات والإفصاح البيئي وإنعكاسه علي تحديد الوعاء الضريبي للشركات.  
**حدود مكانية:** وتتمثل في بعض الشركات المدرجة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

### مصطلحات الدراسة

١- **الحوكمة:** "عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح بتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة ومراقبة مخاطر الشركة والتأكد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وخطط قيمة للشركة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة تكون مسؤولية أصحاب المصالح في الشركة تحقيق فعالية الوكالة". ( The Institute of Internal Auditor,2003 ,p3)

٢- **الإفصاح البيئي:** "مجموعة بنود المعلومات التي تتعلق بأداء وأنشطة الإدارة البيئية للشركة، والآثار المالية المترتبة عليها في الماضي والحاضر والمستقبل".(عبدالناصر محمد درويش، ٢٠٠٧، ص ٣٨١).

٣- **الوعاء الضريبي:** "هو الموضوع أو المادة التي تفرض عليها الضريبة، أو قد يكون شخصاً أو مالاً (كشخص المكلف أو رأسماله أو دخله أو السلع سواء كانت المستوردة من الخارج أو المنتجة في الداخل)، واختيار وعاء الضريبة يتمتع بأهمية بالغة في سياسة الدولة الضريبية. ( خليل اسماعيل رمضان، ٢٠٠١، ص ٦٢).

## الدراسات السابقة

- ١- **دراسة مهاوات لعبيدي، ٢٠١٤-٢٠١٥:** استهدفت الدراسة القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي، وتم التأكد من ذلك من خلال دراسة ميدانية لمجموعة من مؤسسات صناعة الإسمنت في الجزائر بالإضافة إلى أطراف أخرى تهتم هذه القوائم متمثلين في المحاسبين و مدققي الحسابات والمؤسسات المالية والضرائب حيث بلغ حجم العينة ١٦٣ مستجوباً، وتم تجميع البيانات بالاعتماد على قوائم الاستقصاء، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية وذلك بغرض اختبار العلاقات بين متغيرات البحث.
- ٢- **دراسة سعيدي سياف، ٢٠١٣-٢٠١٤:** استهدفت الدراسة التعرف على مدى التزام المؤسسات الصناعية بقياس تأثيراتها البيئية والإفصاح عنها محاسبياً في قوائمها المالية، من خلال دراسة ميدانية علي صناعة الاسمنت بمؤسسة الاسمنت حامة بوزيات-SCHB- بصفتها من المؤسسات الصناعية بصفتها مد المؤسسات الصناعية الناشطة في صناعات حساسة بيئياً، يتحدد الهدف الرئيسي للبحث في بيان واقع القياس والإفصاح المحاسبي عن التأثيرات البيئية للمؤسسات الصناعية.
- ٣- **دراسة نضال عمر زلوم، ٢٠١٣:** استهدفت الدراسة استكشاف مدى الالتزام بتطبيق القواعد الإرشادية الخاصة بحوكمة الشركات في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية، بالإضافة إلى اختبار أثر القواعد الإرشادية الخاصة بحوكمة الشركات في قيمة الشركة لدى الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية، من خلال دراسة أثر كل مجموعة من القواعد الخاصة بحوكمة الشركات في قيمة الشركة.
- ٤- **دراسة مجيد عبد زيد حمد، ٢٠١٢:** استهدفت الدراسة المساهمة في وضع الاسس النظرية والتطبيقية لمفهوم حوكمة الشركات في البيئة العراقية، اذ تواجه هذه البيئة حالة من غياب وعدم الاهتمام بهذا المفهوم وتطبيقه من قبل الشركات العراقية بمختلف انواعها، وتم خلال الدراسة دراسة وتحليل التقارير المالية لعينة مكونة من (٥) شركات صناعية مختلطة



تعتبر من الشركات الكبيرة في القطاع الصناعي العراقي لفترة (3) سنوات متتالية، وتحليل مدي توافق هذه التقارير مع متطلبات مبادا الإفصاح والشفافية الدولي الخاص بحوكمة الشركات .

٥- **دراسة Asyn Ficici and C. Bulent Aybar,2012**: استهدفت تلك الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق حوكمة الشركات على قيمة الشركة وذلك من خلال عينة من شهادات الإيداع الأمريكية لعدد ٥٤ شركة من شركات الأسواق الناشئة من خلال تسع دول في مناطق آسيا، أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلي التعرف علي أثر تطبيق هيكل حوكمة الشركات على أداء الشركة وهل الالتزام بمعايير الحوكمة يخلق قيمة سوقية لشهادات الإيداع الأمريكية، كما استهدفت التعرف علي تأثير ممارسات حوكمة الشركات على القيمة السوقية للشركة، وقد اعتمدت الدراسة على معيار Tobin's Q كأداة لقياس أداء الشركة والقيمة السوقية لها.

٦- **دراسة (Gill & Obradovich) : (Gill, A. and Obradovich, J.2012)**: استهدفت الدراسة اختبار أثر حوكمة الشركات والرافعة المالية في قيمة الشركة للشركات الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١، لعينة مؤلفة من ٣٣٣ شركة مدرجة في بورصة نيويورك، وقد أظهرت النتائج أن كبر حجم مجلس الإدارة يؤثر سلباً في قيمة الشركة، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين كل من لجنة التدقيق والرافعة المالية وحجم الشركة والعائد على الأصول في قيمة الشركة، كما أن أثر ممارسات حوكمة الشركات والرافعة المالية تختلف بين قطاع الصناعة وقطاع الخدمات.

٧- **دراسة (Ammann, M. Oesch, D. and Schmid, M.,2011)**: تناولت الدراسة اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة الشركات خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧، لعينة مؤلفة من ٦٦٦٣ شركة من ٢٢ دولة متقدمة منها (استراليا، النمسا، كندا، فرنسا)، وقد أظهرت النتائج أن هناك أثراً إيجابياً قوياً بين حوكمة الشركات وقيمة الشركة، كما أظهرت أن الاهتمام بممارسات حوكمة الشركات يدفع للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بغض النظر كانت السمات مجتمعة (المكونة من ٦٤ بند) أو كل بند على حدة.

#### ٨- دراسة ( Cheung, Y. Connelly, T. Jiang, P and Limpaphayom, P. )

(2011): استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على العلاقة بين التغيرات في نوعية ممارسات حوكمة الشركات وقيمة الشركة للشركات الكبيرة المدرجة في بورصة هونغ كونغ، لعينة مؤلفة من ٥١٠ شركات، وقد أظهرت النتائج أن الشركات خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ تظهر تحسينات في نوعية حوكمة الشركات تؤدي مع مرور الوقت إلى تحسن في قيمة الشركة، كما أن الشركات التي تظهر تدهور في نوعية حوكمة الشركات تميل إلى الانخفاض في قيمة الشركة بغض النظر عن حجم الشركة.

#### الآطار النظري للدراسة

أولاً: الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية البيئية: تعد المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية الركيزة الأساسية لعمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية، حيث أن ولكي تكون المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير مفيدة يجب أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الجودة، وحتى تكون المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية مفيدة ويمكن فهمها والاستفادة منها من قبل الأطراف المعنية باستخدامها يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص التي تجعل هذه المعلومات على درجة عالية من الجودة، وبصفة عامة يمكن القول أن جودة المعلومات المحاسبية تتأثر بمستخدمي القرارات وخصائصهم. (ناظم حسن عبدالسيد، ٢٠١٢، ص ٩٨)

إن الاهتمام المتزايد للمحاسبة بحوكمة الشركات يرجع إلى محاولة إعادة وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية من قبل الأطراف المستخدمة للتقارير والقوائم المالية المفصح عنها من قبل الشركات والسعي لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير والقوائم المالية .

ويمكن تحديد العلاقة بين قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية البيئية من خلال استعراض الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات كالتالي:

**المساءلة والرقابة المحاسبية:** أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام ١٩٩٢ في العنصر الثاني منه، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسألة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كمالك. (صديقي مسعود وآخرون، ٢٠١٠، ص ١٦١)

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادر عام ١٩٩٩، أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

**الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:** تعد معايير المحاسبة والمراجعة بمثابة العمود الفقري والركيزة الأساسية في تفعيل حوكمة الشركات، فهي تمثل أحد الآليات التي تحث الشركات على إتباع القواعد السليمة للمحاسبة وإجراء المراجعة الدورية المستقلة بما فيه صالح الشركة ككل حيث لوحظ تطور جودة التقارير المالية خلال فترة الثمانينيات بسبب تحميل القوائم المالية، ويؤدي الالتزام بالمعايير المحاسبية وتطبيقها بصورة صحية إلى تفعيل آلية تطبيق حوكمة الشركات. (محمد سامي راضي، ٢٠١١، ص ص ٤٤٦-٤٤٧)

**دور المراجعة الداخلية:** يساعد التدقيق الداخلي الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فاعلية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيةها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.

**دور المراجع الخارجي:** نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية من خلال إبداء الرأي الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده، فإن دور المراجع

الخارجي أصبح جوهرى وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين مصالح الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين. (سمير كامل محمد عيسي، ٢٠٠٨، ص ٢)

**دور لجان المراجعة:** يؤدي إنشاء لجان للمراجعة داخل الشركات إلى زيادة جودة المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات للأطراف الخارجية، فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية وعلى تدعيم استقلالية ودور المراجع الخارجي، والتأكيد على الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، سوف يؤدي هذا إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تتبنى قراراتها على أساس هذه المعلومات المالية التي تصدرها الشركات في هذه التقارير. (محمد سمير صبان وآخرون، ٢٠٠٥، ص ٢٢٣)

**تحقيق الإفصاح والشفافية:** يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة. (بوقرة رابح وآخرون، ٢٠١٢، ص ١٦)

**إدارة الأرباح:** تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك، ولكن في ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها .

تقويم أداء الوحدات الاقتصادية: ترجع أهمية حوكمة الشركات لدورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة. (عمر شريف وآخرون، ٢٠١٠، ص ٧٦)

مما سبق يتضح أن الالتزام بتطبيق بقواعد الحوكمة ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده التشغيلية والمالية والنقدية، أي أن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها، خاصة وأنه يحمل في مضمونه **بعدين أساسيين هم:**

**الأول:** الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية وغيرها.

**الثاني:** الأداء بما يحمله من استغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالوحدة الاقتصادية ككل .

إن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج معلومات محاسبية ذات استخدامات متعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية.

**ثانياً: تأثير قواعد الحوكمة علي الإفصاح البيئي:** تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها عمل علي توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية، كم أن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبح مطلباً ضرورياً، من أجل إسهام في إنجاح ونمو الاستثمار، حيث إن قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة من جهة أخرى، كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية وكذلك متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة مثل: الجوهرية

وفرضية استمرار المنشأة واختيار السياسات المحاسبية عندما لا يكون هناك معيار ثابت، عرض المعلومات للمقارنة. (مصطفى حسن بسيوني، ٢٠٠٧، ص ١٢)

يعد الإفصاح وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فالإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات، يصبح أكثر شفافية، وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي تنتج من تفعيل حوكمة الشركات، وتؤدي إلى حماية المستثمرين، كما أن جودة القوائم المالية تعزز مصداقية المعلومات المحاسبية. (بن الطاهر حسين وآخرون، ٢٠١٢، ص ٥)

يتوقف تحقق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقيتها أمام الجمهور واكتسابها سمعة حسنة، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لذلك فإن الإفصاح يعمل على تدعيم حوكمة الشركات، وكذلك تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير للإفصاح والشفافية لتضمن شمول التقارير المالية للشركات على صورة واضحة وصحيحة عن التنظيم.

ويشمل الإفصاح الإعلان عن النتائج المالية والتشغيلية في الشركات وأهداف الشركة وأهميتها بالنسبة للمجتمع والمخاطر المحتملة وسياسات وهياكل حاكمية الشركات اللازمة الأتباع، كما يجب إعداد مراجعة شاملة للمعلومات الخاصة بالشركات وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع ضرورات ومعايير الجودة للمعلومات المحاسبية، فضلاً عن ضرورة الإفصاح عن الأمور غير المالية والتي قد تكون من متطلبات عملية التدقيق. (صالح ابراهيم يونس، ٢٠١٣، ص ٢٢٣)

يمكن أن تؤثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي من خلال ثلاث جوانب أساسية هي: (أحمد رجب عبد الملك، ٢٠١٣، ص ص ٢٥٧-٢٦٣)

أ- الاهتمام بالمعلومات غير المالية: تعرف المعلومات غير المالية بأنها "كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخيرية والمعلومات الكمية غير المالية".

تتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة

وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أصبحت تلعب دوراً عظيم الأهمية في العديد من المجالات، حيث أن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط قد ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم، حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفاء.

ب- التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي: إن الفكر المحاسبي والواقع العملي يتطلب شمول الإفصاح الاختياري على المعلومات الاستراتيجية والبيانات غير المالية، بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية، وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لجميع المستثمرين، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد وأن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

ج- تدعيم الإفصاح الإلكتروني: يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب، حيث أن الإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها (توفير معلومات في الوقت المناسب، تحقيق التغذية العكسية، وتحقيق إمكانية التحديث الفوري، بالإضافة إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة).

**ثالثاً: تأثير قواعد الحوكمة علي جودة المعلومات البيئية بالتقارير المالية:** تعد القوائم المالية الختامية لأي مؤسسة الخطوة الأخيرة في سلسلة خطوات المحاسبة المالية، وعلى الرغم من تعدد وتنوع مصادر المعلومات حول المنشآت الاقتصادية إلا أن التقارير المالية الختامية تعتبر من أهم المؤشرات الرئيسية في الحكم على سلامة وضعها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، والوسيلة الرئيسية لأطراف مختلفة في عملية ترشيد اتخاذ القرارات المختلفة .

وقد عُرفت القوائم المالية بأنها "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضع المالي وللأداء ولتغيير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات". (Jean-François des Robert, 2004, p12). التقارير المالية تتضمن القوائم المالية، وتمتد لتشمل الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة، والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، والقوائم المالية قد تتخذ أشكال مختلفة، وتتعلق بموضوعات عديدة، فقد تكون معلومات مالية ومعلومات غير مالية، نشرات أو تقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة.

وتعد جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي، كما أن جودة المعلومات المحاسبية تكمن في قدرتها على إضافة قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تحفزهم على اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف تلك الجهات وتخفف من احتمالات عدم التأكد المصاحبة لاتخاذ مثل تلك القرارات.

يري الباحثون أن أهمية الإفصاح بالقوائم المالية للمستخدمين ترجع إلى ثلاثة عوامل أساسية هي:

- ١- الإفصاح عن متغيرات هامة لمختلف أصحاب المصالح.
- ٢- اعتبار القوائم المالية أكثر المصادر موثوقة.
- ٣- تدني تكلفة الحصول على المعلومات بالقوائم المالية.

تختلف المعلومات البيئية وتنوعها حسب مستخدم المعلومات ومتخذي القرارات، ويمكن تحديد المعلومات البيئية بالمنهج العلمي حيث يمكن معرفة المعلومات المطلوبة عن طريق متخذي القرارات مباشرة عن احتياجاتهم، والمنهج النظري حيث يتم استنباط احتياجات متخذي القرار للمعلومات وأياً كان المنهج فهناك حد أدنى من المعلومات البيئية يجب توفيرها لمستخدمي التقارير المالية لاتخاذ قرارات رشيدة.



يمكن تقسيم المعلومات البيئية إلى ما يلي: (محمود محمد أحمد، ٢٠١٠، ص ٣٢٥ - ٣٢٦)

أ- المعلومات البيئية القانونية: وهي المعلومات الخاصة بموقف المؤسسة من التنظيمات والقوانين البيئية وتوضح مدى الالتزام.

ب- المعلومات البيئية عن النشاط الاستثماري: وهي المعلومات التي تتعلق بالأنشطة الاستثمارية المزمع الاستثمار فيها.

ج- المعلومات البيئية المالية: وهي المعلومات التي تساعد على تحديد قيم وعناصر الآثار البيئية وتقييم المركز المالي للمؤسسة.

لا تختلف خصائص جودة المعلومات البيئية عن خصائص جودة المعلومات المحاسبية من حيث المسميات وإنما يأتي الاختلاف من حيث المفهوم والهدف والجودة، حيث تتعدى الأطراف المستفيدة من المعلومات البيئية، ومن خصائص المعلومات البيئية التالي:

١- الملائمة (Relevance): وهي علاقة المعلومة بالهدف الذي تعد من اجله، وتعتبر أهم خاصية يجب أن تتوفر في المعلومات الاجتماعية التي تدرج بالتقرير الاجتماعي فالمعلومات الملائمة هي التي تعكس صورة واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمنشأة في المجالات التي تهم الفئات الاجتماعية التي تقع عليها هذه التأثيرات. (محمد عباس بدوي، ٢٠٠٠، ص ٢٠٤-٢٠٦)

٢- البعد عن التحيز (Neutrality): إن معيار البعد عن التحيز يقتضي أن تكون المعلومات حيادية، بحيث تعكس الحقائق بنزاهة دون تحريف، وينطوي ذلك على أن المعلومات التي يحتويها التقرير البيئي ينبغي أن يعكس كلاً من التأثيرات الايجابية والسلبية للعمليات البيئية المتعلقة بمسؤولية المنشأة البيئية عن نتائج هذه العمليات، وأن لا تراعي مصلحة فئة اجتماعية على حساب الفئات الأخرى.

٣- القابلية للفهم (Understandability): يتطلب هذا المعيار ضرورة أن تتوافق دلالة المعلومات التي يحتويها التقرير الاجتماعي مع القدرة الاستيعابية لمستخدميها، وهذا مطلب

أساسي عند إعداد التقرير تجنباً للغموض والتعقيد، خصوصاً حداثة الأمر لكل من المعد والمستفيد. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، ٢٠٠١، ص ص ٧٢-٧٦)

**٤- القابلية للمقارنة:** هذا المعيار ضروري، حيث يتم على أساسه اتخاذ القرارات الرشيدة من خلال مقارنة أداء المنشأة الاجتماعي والبيئي مع المنشآت الأخرى المماثلة في نطاق عمليات التحليل المالي والاجتماعي للوصول إلى حقيقة أداء المنشأة الاجتماعي والبيئي.

**٥- المرونة (Flexible):** تعتبر المرونة من المعايير الأساسية والضرورية الواجب توفرها لضمان فعالية الاتصال، خاصّة بالنسبة للتقرير الاجتماعي والبيئي الذي تتصف عناصره بالتغير، فالمسؤولية الاجتماعية قد تتغير من سنة إلى أخرى، نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالمنشأة، وقد تكون العمليات البيئية والاجتماعية الخاصة بالوقت الماضي غير ملائمة للوقت الحاضر، وكذلك العمليات في الوقت الحاضر قد تكون غير ملائمة في المستقبل. (نوفان حامد العليمات، ٢٠١٠، ص ص ٨١-٨٢)

### مجتمع وعينة الدراسة

**مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية بالبورصة المصرية S&P/EGX ESG وعددهم ١٠٠ شركة.

**عينة الدراسة:** تتكون عينة الدراسة من بعض الشركات المدرجة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية بالبورصة المصرية S&P/EGX ESG ، ويقدر عددها بـ ١٤ شركة في الفترة الزمنية من ٢٠٠٧ (نشأة المؤشر) إلى ٢٠١٥ (آخر إصدار في أغسطس ٢٠١٦) ، ويبرر الباحثون التزامهم بعدد أربعة عشر (١٤) فقط لأن هذه الشركات مستمرين بالمؤشر خلال هذه السنوات، بالإضافة لتوافقها مع خصائص الدراسة المتمثلة في الإلتزام بقواعد ومبادئ الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية البيئية في قوائمها المالية.

## الدراسة التحليلية ومناقشة النتائج

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صحة فروضها، قام الباحثون بتجميع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة محل الاهتمام وإدخالها للبرنامج الإحصائي SPSS، ومن ثم الحصول على نتائج تحليل الأساليب الإحصائية المستخدمة والتعليق عليها.

**تعريف متغيرات الدراسة:** تتضمن الدراسة ثلاث متغيرات تتعلق بمتغيري الحوكمة والإفصاح المحاسبي عن الأعباء البيئية كمتغيرين مستقلين بالإضافة إلى متغير الوعاء الضريبي كمتغير تابع .

**مجتمع وعينة الدراسة:** مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية بالبورصة المصرية S&P/EGX ESG وعددهم ١٠٠ شركة.

**عينة الدراسة :** تتكون عينة الدراسة من بعض الشركات المدرجة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية بالبورصة المصرية S&P/EGX ESG ، ويقدر عددها بـ ١٤ شركة في الفترة الزمنية من ٢٠٠٧ (نشأة المؤشر) إلى ٢٠١٥ (آخر إصدار في أغسطس ٢٠١٦)، ويبرر الباحثون إلزامهم بعدد أربعة عشر (١٤) فقط لأن هذه الشركات مستمرون بالمؤشر خلال هذه السنوات، بالإضافة لتوافقها مع خصائص الدراسة المتمثلة في الإلتزام بقواعد ومبادئ الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية البيئية في قوائمها المالية.

**إجراءات الدراسة:** قام الباحثون بالعديد من الزيارات الميدانية لمقر البورصة المصرية بالقاهرة الذكية للاستعلام والحصول على بيانات الشركات المدرجة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية بالبورصة المصرية S&P/EGX ESG ، والقوائم المالية الخاصة بالشركات محل الدراسة، وقد تم الحصول على هذه بيانات الدراسة من مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمقر البورصة المصرية، وتتناول الدراسة المتغيرات الخاصة بالحوكمة والمسؤولية البيئية للفترة الزمنية من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥.

**أساليب التحليل الإحصائي:** قام الباحثون بالعديد من الزيارات الميدانية لمقر البورصة المصرية بالقرية الذكية للاستعلام والحصول علي بيانات الشركات المدرجة بالمؤشر S&P/EGX ESG والقوائم المالية الخاصة بالشركات محل الدراسة، وتعتمد منهجية المؤشر S&P/EGX ESG في اختيارها للشركات علي اختيار أفضل الشركات أداءً وفقاً لمعايير البيئة، والمسئولية الاجتماعية، والحوكمة (الأعلى في مجموع النقاط) من بين أنشط ١٠٠ شركة مقيدة في البورصة المصرية.

وقد قام الباحثون بإدخال بيانات الدراسة في البرنامج الإحصائي SPSS للحصول علي النتائج التي تتفق والأهداف المرجوة من الدراسة اعتماداً علي استخدام تحليل الارتباط لدراسة العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام تحليل الانحدار المتعدد لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة (الحوكمة والإفصاح المحاسبي عن الأعباء البيئية) علي المتغير التابع (الوعاء الضريبي)، وكذلك تقييم النموذج المستخدم في التحليل اعتماداً علي معيار معامل التحديد واختبار درين واتسون للتأكد من استقلالية الأخطاء العشوائية .

**عرض ومناقشة النتائج :** معنوية الاختبار: وهي تعني اختبار لفرض العدم ( $H_0 = 0$ ) الذي يعني أن معامل الارتباط ( $\geq 0 \leq$ ) ضد الفرض البديل ( $H_1 \neq 0$ ) وهو يعني أن معامل الارتباط لا يساوي صفر، وكلما كان مستوي المعنوية اقل من ( ٥% أو ١% ) دل ذلك علي معنوية الارتباط و إذا كان اكبر من ( ٥% أو ١% ) أو مساوي لها دل ذلك على عدم معنوية معامل الارتباط وبأجراء تحليل الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كانت النتائج كما في الجدول التالي:

**جدول رقم(١): العلاقات الارتباطية ودلالاتها الإحصائية بين متغيرات الدراسة:**

متغيرات الدراسة	الوعاء الضريبي	نسب المساهمة
الحوكمة	** ٠,٣٥	٣٢ %
الإفصاح المحاسبي	** ٠,٣٣	٣٠ %

\*\* دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠١

## مناقشة نتائج معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

### - صياغة الفرض الإحصائي:

**الفرض الصفري:** لا توجد علاقات ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات.

**الفرض البديل:** توجد علاقات ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات.

وتوضح نتائج الجدول أعلاه وجود علاقة طردية ضعيفة ولكنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين كل من الحوكمة والإفصاح المحاسبي عن الأعباء البيئية من ناحية وبين الوعاء الضريبي من ناحية أخرى، بما يدل على أنه مع إدارة جيدة للحوكمة ينتعش مستوى الإفصاح المحاسبي عن الأعباء البيئية لدى شركات عينة الدراسة، وينعكس أثر ذلك إيجاباً على الوعاء الضريبي لدى الشركات. كذلك بلغت نسب مساهمة متغيري الحوكمة والإفصاح المحاسبي عن الأعباء البيئية في تفسير التغيرات التي تحدث في متغير الوعاء الضريبي القيم (٣٢%، ٣٠%) على الترتيب، أي أن الحوكمة مسؤولة بما نسبته (٣٢%) عن شرح التغيرات التي تحدث لمفهوم الوعاء الضريبي لدى شركات الدراسة، وكذلك الإفصاح المحاسبي عن الأعباء البيئية مسؤل بما نسبته (٣٠%) عن شرح التغيرات التي تحدث لمفهوم الوعاء الضريبي لدى الشركات.

تهتم الدراسة باختبار الفرضية الأساسية والتي تتعلق بوجود تأثير متغيري الحوكمة والإفصاح المحاسبي عن الأعباء البيئية علي الوعاء الضريبي، وللتحقق من صحة ذلك، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، وتوضح الجدول التالي نتائج التحليل المتحصل عليها.

**جدول رقم (٢):** نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات الدراسة:

مصدر التغير	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة (ف)
الانحدار	٢	٧,٧٦٥	٣,٨٨٣	** ١١,٩٢٦
الخطأ	٨٩	٢٨,٩٧٦	٠,٣٢٦	
الكل	٩١	٣٦,٤٧١	معامل التحديد = ٣٣%	

\*\* دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠١

### مناقشة نتائج تحليل الانحدار بين متغيرات الدراسة :

تم تقدير معادلة الانحدار لبيانات متغيرات الدراسة علي النحو التالي:

$$\widehat{Y} = (3.81) + (1.075)\chi_1 + 0.55\chi_2$$

وتعتبر القيم المقدرة لمعالم المعادلة علي معدلات تغير المتغير التابع (الوعاء الضريبي) تبعا لتغيرات تحدث للمتغيرين المستقلين (الحوكمة والإفصاح المحاسبي عن الأعباء البيئية)، حيث تبلغ قيمة معدل تغير الوعاء الضريبي تبعا لتغير الحوكمة القيمة (1,075)، بينما تبلغ قيمة معدل تغير الوعاء الضريبي تبعا لتغير مستوى الإفصاح المحاسبي عن الأعباء البيئية القيمة (0,55) .

- صياغة الفرض الإحصائي:

الفرض الصفري: معادلة الانحدار غير معنوية

الفرض البديل: معادلة الانحدار معنوية

وتوضح نتائج الجدول أعلاه معنوية معادلة الانحدار المقدرة عند مستوى معنوية (0,01) بما يفسر مدى أهمية متغيري الدراسة الحوكمة والإفصاح المحاسبي عن الأعباء البيئية في التأثير على الوعاء الضريبي، بما يتفق مع دلالات معاملات قيم الارتباط ما بين المتغيرات وبعضها كما أوضحناها نتائج جدول معاملات الارتباط . وبلغت قيمة معامل التحديد القيمة (33%)، بما يدل على أن المتغيرين الحوكمة والإفصاح المحاسبي عن الأعباء البيئية يفسران إجمالاً ما قيمته (33%) من التغيرات التي تحدث للوعاء الضريبي، والنسبة الباقية (67%) ترجع لمتغيرات وعوامل أخرى لم تتضمنها معادلة الانحدار المستخدمة في التحليل. ولقد توصل الباحثون من خلال نموذج الانحدار المقترح أنه صالح للتنبؤ بقيم المتغير (Y) باستخدام التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة، نظراً للتحقق من معنوية ودلالة معادلة الانحدار المقدرة، كما أن التغيرات التي تحدث للمتغير التابع (الوعاء الضريبي) تعود إلى التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة بنسبة (33% تقريباً).



### مناقشة نتائج الدراسة

أولاً: من أدبيات الإطار النظري للدراسة أمكن للباحثون إستخلاص بعض النتائج النظرية التالية:

- ١- تعد الحوكمة نظام فعال لتعزيز الرقابة وتحديد المسؤوليات في الشركات، بما يؤدي لتحسين الأداء، وتوفير قوائم مالية خالية من الغش والأخطاء، تدعيم القرارات الاستثمارية .
  - ٢- عدم وجود قوانين وتشريعات ملزمة للإفصاح عن الأعباء البيئية.
  - ٣- صعوبة إيجاد أسلوب موحد للتعبير والإفصاح عن الأعباء البيئية تلتزم بها جميع الشركات .
  - ٤- يعد الإفصاح المحاسبي البيئي هو الأداة التي نستطيع من خلالها إعلام كل الأطراف ذات العلاقة عن أنشطتها المختلفة، ذات الآثار البيئية، وانعكاس ذلك على البيانات المالية، من خلال القوائم والتقارير المالية.
  - ٥- إن الإفصاح المحاسبي الضريبي لا يقتصر على إفصاح الممولين، بل يمتد ليشمل أيضا الإفصاح للممولين.
- ثانياً : ومن أهم نتائج الدراسة التطبيقية :
- وجود علاقة بين كلاً من قواعد الحوكمة والإفصاح البيئي من ناحية والوعاء الضريبي من ناحية أخرى.
  - يؤثر كلاً من قواعد الحوكمة والإفصاح البيئي علي الوعاء الضريبي.

### توصيات الدراسة

- الإفصاح عن الأنشطة البيئية ضرورة حتمية في الشركات، وهذا يتطلب ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء البيئي ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف البيئية.
- محاولة بناء نموذج محاسبي متكامل لكيفية الإفصاح البيئي يلزم كل الشركات ويجبرها على الإفصاح بطريقة منفصلة عن النشاط الاقتصادي عن كل النشاطات البيئية.



- ضرورة قيام المنظمات والجهات المهنية ووزارة الاستثمار ومصحة الضرائب المصرية بإصدار معيار للمسئولية البيئية فى إطار تطبيق حوكمة الشركات .
- العمل على زيادة جودة المعلومات البيئية التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة العامة المصرية، وذلك بإحتكامها إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لزيادة ملائمتها لعملية إتخاذ القرار الإستثماري والتمويلي .
- يجب تبني مفهوم الحوكمة في مصلحة الضرائب المصرية لما له من أثر في تحسين أداء الإدارة الضريبية، وحماية حقوق الأطراف ذات العلاقة بمصلحة الضرائب وتحقيق العدالة وضمن الإفصاح والشفافية والمساءلة مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المكلفين بعدالة النظام الضريبي .
- إن خصائص نظام الحوكمة المتمثلة في ( الإفصاح والشفافية - المسئولية والمساءلة - العدالة والإنصاف - الاستقلالية - المسئولية الاجتماعية ) متوفرة في الهيئة العامة للضرائب بشكل محدود مما يؤثر على أداءها الاستراتيجي وعلى ثقة المكلفين بالنظام الضريبي، ومن الأسباب التي تؤثر على توفر تلك الخصائص في مصلحة الضرائب هو عدم امتلاكها الصلاحيات التي تمكنها من الالتزام بها، بالإضافة إلى عدم تمتعها بالاستقلالية حيث إن اغلب أوجه القصور التي تعاني منها مصلحة الضرائب هي نتيجة لقرارات أو تعليمات صادرة من الوزارة .

## المراجع

أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن: " قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العلوم الانسانية والإيريه، الرياض، المجلد الرابع عشر، العدد الأول ٢٠١٣، ص ص ٢٥٧-٢٦٣.

أحمد رجب عبد الملك: إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، ص ١٨٠.

بوقرة رايح، هاجرة غانم، الفترة من ٦ - ٧ مايو ٢٠١٢، " الحوكمة : المفهوم والأهمية "، الملتقى الوطني حول " حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري "، جامعة محمد خيضر - بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١٦.

حنان سعدي سيف (٢٠١٣-٢٠١٤): "القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية دراسة حالة مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان - SCHB - قسنطينة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.

خليل اسماعيل رمضان اسماعيل (٢٠٠١): "المحاسبة الضريبية"، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة، مصر

سمير كامل محمد عيسى: " اثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الإرباح دراسة، تطبيقية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، ص ٢، ٢٠٠٨

عبد الناصر محمد سيد درويش: " أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي للشركات الصناعية الأردنية على ترشيد القرارات وجودة التقارير المالية - مدخل أخلاقي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد (٣١)، العدد (١)، ص ٣٨١، ٢٠٠٧

عمر شريف ، زكية، بن زروق، الفترة ٧-٨ ديسمبر ٢٠١٠، "علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، الملتقى الدولي الأول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وأفاق الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص ٧٦.

مجيد عبد زيد حمد: "مدي توافق التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية مع متطلبات الإفصاح والشفافية في ظل المبادئ الدولية لحوكمة الشركات - دراسة اختبارية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٥)، العدد (٢) ٢٠٠٩

- محمد سامي راضي(٢٠١١): " موسوعة المراجعة المتقدمة"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- محمد سمير صبان، محمد مصطفى سليمان(٢٠٠٥): "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"، الدار الجامعية، مصر، ص ٢٢٣.
- محمد عباس بدوي(٢٠٠٠): "المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع"، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص ص ٢٠٤ - ٢٠٦.
- مصطفى حسن بسيوني السعدني ( ديسمبر ٢٠٠٧ ) " مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات"، المؤتمر الدولي ( مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٢ .
- مهاوات لعبيدي(٢٠١٤-٢٠١٥): "القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- ناظم حسن عبد السيد: "أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية الخاصة"، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(٢)، العدد(٤) ٢٠١٢
- نضال عزيز مهدي(٢٠١١): تطوير بنية الحكومة في العراقية لغرض تحقيق الشفافية و ضبط الأداء المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ص ١٦٥.
- Ammann, M. Oesch, D. and Schmid, M. ( 2011). "Corporate governance and firm value: International evidence". Journal of Empirical Finance.
- Asyn Ficici and C. Bulent Aybar,2012, "Corpoate Governance And Firm Value In Emerging Markets An Empirical Analysis Of A DR Issuing Emerging Market Firms", Emerging Markets Journal, Vol2.
- Cheung, Y. Connelly, T. Jiang, P and Limpaphayom, P. ( 2011). "Does Corporate Governance Predict Future Performance? Evidence from Hong Kong". Financial Management.

- Gill, A. and Obradovich, J. (2012). "The Impact of Corporate Governance and Financial Leverage on the Value of American Firms". International Research Journal of Finance & Economics.
- Jean-François des Robert, François Méchain, Hervé Puteaux ,normes IFRS et PME, Dunod, paris,p12.
- Runyan B., "The Effect of Multinationality on Management Earnings Forecasts", Texas A&M University, USA, No 803, 2005, P33.
- The Institute of Internal Auditor, 2003 "Standard For The Professional Practices of Internal Auditing : Altamonte Spring Florida", www.theia.org.com, p3.

**A PROPOSED FRAMEWORK FOR MEASURING  
IMPACT OF APPLYING GOVERNANCE RULES ON  
ENVIRONMENTAL BURDENS DISCLOSURE AND  
THEIR REFLECTION ON DETERMINING THE TAX  
RELIEF**

[17]

**Hamaad, T. A.<sup>(1)</sup>; Khatab, G. S.<sup>(1)</sup> and Mahmoud, A. A.<sup>(2)</sup>**

1) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Egyptian Taxes Authority

**ABSTRACT**

The study also examined the concept of the tax base, the tax bases, the characteristics of the tax system, the interrelationship between the rules of governance and disclosure, and the reflection of this on the identification of the tax base. The study was conducted on the S & P / EGX ESG index during the period from 2007 to 2015, where the best companies were selected according to the criteria Environment, Social

Responsibility and Governance among the most active 100 companies listed on the Egyptian Stock Exchange. The sample of the study consists of 14 companies. The researchers were limited to 14 companies, as they continue to index during these years (2007-2014) The study found that there is a relationship between the rules of governance and environmental disclosure on the one hand, and the tax base on the other, and affect both the rules of governance and environmental disclosure Ali Alo The study recommended that the organizations and professional bodies, the Ministry of Investment and the Egyptian Tax Authority issue a standard for environmental responsibility within the framework of applying corporate governance.